

## الأسد يسحب الأسواق الحرة من مخلوف

الدولارات، على رأس إمبراطورية اقتصادية تشمل أعمالاً في قطاع الاتصالات والكهرباء والعقارات. فهو يرأس مجموعة "سيريل" التي تملك نحو سبعين في المئة من سوق الاتصالات في سوريا. كما يمتلك غالبية الأسهم في شركات عدة أبرزها شركة "شام القابضة" و"اماك للاستثمار".

ويتزامن التوتر بين مخلوف والحكومة مع أزمة اقتصادية حادة تشهدها سوريا وتراجع غير مسبوق في قيمة الليرة التي بلغت مستويات خطيرة. ويتخوف محللون ومنظمات إنسانية ومسؤولون سوريون من أن تقاسم عقوبات أميركية دخلت حيز التنفيذ الشهر الحالي بموجب قانون قيصر من معاناة السوريين الذين يعيش الجزء الأكبر منهم تحت خط الفقر.

ويستهدف قانون قيصر الذي وقع عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ديسمبر الماضي ودخل حيز التنفيذ في 17 من الشهر الجاري توجيه أشد العقوبات للأسد والحلقة الضيقة المحيطة به، فضلا عن كل كيان أو جهة داخلية وخارجية تتعاون معه عسكريا أو اقتصاديا.

وتقول الولايات المتحدة إن الهدف من القانون ليس الإطاحة بالأسد بل إجباره على تغيير سياساته والقبول بحل سياسي للأزمة ترعاها الأمم المتحدة بناء على قرارات أممية سابقة أبرزها القرار رقم 2254.

وشملت الحزمة الأولى من العقوبات الجديدة 39 شخصا أو كيانا، بينهم الأسد وزوجته أسماء، وشركتان يملكهما مخلوف، الذي تقدر فروته بمليارات

### التوتر بين مخلوف والنظام يتزامن مع أزمة اقتصادية حادة تشهدها سوريا وتراجعا غير مسبوق في قيمة الليرة

ووجه مخلوف من خلالها انتقادات حادة للسلطات التي اعتبر أنها تسعى للإطاحة به. وطلب فيها من الأسد التدخل لإنقاذ "سيريل"، شركة الاتصالات العملاقة التي يملكها، من الإنهيار، بعدما طالبته الحكومة بتسديد نحو 180 مليون دولار كجزء من مستحقات للخزينة. وفي مايو، أصدرت وزارة العدل قرارا منتهه بموجبه من السفر بشكل مؤقت بسبب أموال مستحقة للدولة. ويتربع مخلوف، الذي تقدر فروته بمليارات

دمشق - سدد الرئيس السوري بشار الأسد صفقة جديدة لابن خاله رجل الأعمال المعروف رامي مخلوف، بفسخ عقود تم إبرامها قبل أشهر من الأزمة السورية مع شركته لإدارة واستثمار الأسواق الحرة.

ونشرت وزارة الاقتصاد السورية الأحد على صفحتها الرسمية على فيسبوك نسخة من القرار الذي تضمن فسخ عقود مع شركات خاصة مستمرة في الأسواق الحرة في دمشق وطرطوس واللاذقية ومنطقتي أخرى، وعلى المعابر الحدودية مع لبنان والأردن، وتعود ملكيتها وإدارتها لمخلوف.

وورد في نص القرار أن إنهاء العقود جاء بسبب "قبول اتخاذ مستثمر الأسواق الحرة من منشاته وسيلة لتهديب البضائع والأموال"، في إشارة ضمنية إلى مخلوف الذي يعد أحد أعمدة الاقتصاد السوري.

وتحتكر شركات رامي مخلوف الأسواق الحرة في سوريا منذ العام 2010.

وبدأ النظام السوري حملة لتحجيم نفوذ مخلوف (51 عاما) منذ صيف 2019 حينما وضع يده على "جمعية البستان" التي يرأسها والتي شكلت "الواجهة الإنسانية" لأعماله خلال سنوات النزاع. كما حلت مجموعات مسلحة مرتبطة به. وفي ديسمبر الماضي، أصدرت الحكومة سلسلة قرارات بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لعدد من كبار رجال الأعمال، بينهم مخلوف وزوجته وشركاؤه. وأتهم هؤلاء بالتهرب الضريبي والحصول على

## «صراع المصالح» يستنزف الفريق اللبناني المفاوض مع صندوق النقد

### ألان بيفاني يستقيل لفقدانه الأمل في الإصلاح



بيفاني: لن أكون شاهدا على الإنهيار

بقيمة 10 مليارات دولار ابتداء من العام 2020 حتى العام 2024.

وتشهد المفاوضات بين صندوق النقد ولبنان تعذرا في ظل الأرقام المتضاربة التي قدمتها كل من الحكومة ومصرف لبنان المركزي حول حجم الخسائر في النظام المالي وكيفية توزيعها.

وصرحت مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا، الجمعة الماضي، أنه ليس لديها أي سبب حتى الآن لتوقع تحقيق تقدم في المفاوضات مع لبنان، موضحة أن مسؤولي الصندوق مازالوا يعملون مع هذا البلد، لكن لم يضح ما إذا كان من الممكن أن تتوحد قيادات البلاد والأطراف الفاعلة والمجتمع حول الإصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار اقتصادها والعودة إلى مسار النمو.

وأشارت جورجييفا إلى أن جوهر القضية يكمن في إمكانية التوصل إلى وحدة للهدف في البلاد، ما يمكن بالتالي من دفع الأمور إلى الأمام، وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الشديدة الصعوبة لكنها ضرورية، وقالت "كل ما يمكنني قوله هو أننا نضع أنسب الأشخاص لدينا للعمل مع لبنان، لكننا حتى الآن ليس لدينا أي سبب للقول إن هناك تقدما".

وقالت جورجييفا "الوضع في لبنان يفرق قلبي" لأن هذا البلد له ثقافة قوية في ريادة الأعمال، ويستقبل لاجئين من فلسطين وسوريا ما يستوجب مساعدته في تخفيف أزمة إنسانية كبيرة.

وتبدي أوساط سياسية لبنانية تشاؤما حيال إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الصندوق وسط عدم استبعاد استقالات جديدة في الأفق ضمن الفريق اللبناني المفاوض.

وكان هنري شاوول مستشار وزارة المالية قدم استقالته في وقت سابق من هذا الشهر قائلا إن الساسة والسلطات النقدية والقطاع المالي "يعدسون إلى صرف الانتظار عن حجم" الخسائر والشروع في "أجندة شعبية".

استقالة عضو ثان في فريق التفاوض اللبناني مع صندوق النقد الدولي تشي بأن الأمور تتجه إلى طريق مسدود، وأن فرص حصول لبنان على دعم من الصندوق تتضاءل، وهو ما يعني أن البلاد تتجه نحو الإنهيار خصوصا وأنه ليس هناك أي طرف دولي متحمس لتقديم أي مساعدة.

بيروت - قدم عضو لبناني كبير بفريق التفاوض مع صندوق النقد الدولي استقالته من منصبه مديرا عاما لوزارة المالية، بسبب موقفه من "طريقة تعامل الزعماء السياسيين مع الأزمة المالية" التي يبرز تحت قفله لبنان.

ويستقالة آلان بيفاني، يكون ثاني عضو بفريق لبنان في محادثات الصندوق يتخذ هذه الخطوة خلال الشهر الحالي.

وقال بيفاني في مؤتمر صحفي عقده الإثنين "قدمت استقالتي لأننا وصلنا إلى طريق مسدود وارتفعت نسبة المخاطر إلى مستوى لم يعد من الممكن التعامل معه بصمت".

ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، حيث فقدت الليرة نحو 75 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي، ولم يكن أمام حكومة حسان دياب من خيار سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في ظل عزوف المجتمع الدولي على تقديم أي مساعدات لاعتبارات اقتصادية تتعلق بعدم التزام لبنان بإجراء إصلاحات جوهرية، وأيضا سياسية في ظل سيطرة حزب الله المصنف تنظيميا إرهابيا لدى العديد من الدول على القرار اللبناني.

ووقع رئيس الوزراء حسان دياب ووزير المالية غازي وزني في 1 مايو الماضي طلبا رسميا، لحصول لبنان على برنامج تمويل من صندوق النقد، بعد إقرار الحكومة الخطة الاقتصادية، والتي تضمنت ضرورة حصول لبنان على دعم

بيروت - قدم عضو لبناني كبير بفريق التفاوض مع صندوق النقد الدولي استقالته من منصبه مديرا عاما لوزارة المالية، بسبب موقفه من "طريقة تعامل الزعماء السياسيين مع الأزمة المالية" التي يبرز تحت قفله لبنان.

ويستقالة آلان بيفاني، يكون ثاني عضو بفريق لبنان في محادثات الصندوق يتخذ هذه الخطوة خلال الشهر الحالي.

وقال بيفاني في مؤتمر صحفي عقده الإثنين "قدمت استقالتي لأننا وصلنا إلى طريق مسدود وارتفعت نسبة المخاطر إلى مستوى لم يعد من الممكن التعامل معه بصمت".

ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، حيث فقدت الليرة نحو 75 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي، ولم يكن أمام حكومة حسان دياب من خيار سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في ظل عزوف المجتمع الدولي على تقديم أي مساعدات لاعتبارات اقتصادية تتعلق بعدم التزام لبنان بإجراء إصلاحات جوهرية، وأيضا سياسية في ظل سيطرة حزب الله المصنف تنظيميا إرهابيا لدى العديد من الدول على القرار اللبناني.

ووقع رئيس الوزراء حسان دياب ووزير المالية غازي وزني في 1 مايو الماضي طلبا رسميا، لحصول لبنان على برنامج تمويل من صندوق النقد، بعد إقرار الحكومة الخطة الاقتصادية، والتي تضمنت ضرورة حصول لبنان على دعم

تضمنت ضرورة حصول لبنان على دعم



## مخاوف من أجنادات لحرف المسار بدل تصحيحه في السودان

ويقول محللون سودانيون إن دوافع كثيرة تتسلك حافزا للخروج إلى الشارع، لعل أهمها استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، حيث تجاوز معدل التضخم حاجز 110 في المئة ومن المتوقع أن يتكتمش الاقتصاد بنسبة 8 في المئة هذا العام بعد انكماشه بنسبة 2.5 في المئة في 2019. فيما بلغ الدين الخارجي للسودان مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي حوالي 190 في المئة، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم.

ويشير المحللون إلى أن تنازلات السلطة الانتقالية وقبولها بدفع ثمن جرائم وأخطاء ارتكبتها النظام السابق على حساب المواطن من الأسباب التي أجبت حالة الاحتقان، فضلا عن فشل السلطة إلى حد الآن في التوصل لاتفاق سلام شامل مع الحركات المسلحة.

ويقول هؤلاء إن هناك شعورا عاما بضرورة التحرك الشعبي لتصبح المسار الانتقالي، محذرين في الآن ذاته من وجود أطراف عدة تترقب بالسودان وتوسع إلى إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل ديسمبر 2018.

وتأتي هذه الاحتجاجات في وقت يواجه السودان تزايد الإصابات بفايروس كورونا، حيث سجل 9258 حالة إصابة مؤكدة بالفايروس بينها 572 حالة وفاة.

السلمي للتعبير عن آرائهم في 30 يونيو الجاري".

وأضافت السفارة أنها تشجع المتظاهرين على القيام بذلك "بشكل سلمي"، حاثة "السودانيين على تنفيذ الوثيقة الدستورية وتقديم الدعم لانتقال ناهج وإجراء الانتخابات عام 2022".

وكان تجمع المهنيين، وهو تحالف لمجموعة من النقابات تصدر الاحتجاجات التي أطاحت بنظام الرئيس عمر البشير، قد دعا إلى مسيرات مليونية باسم "تصحيح المسار"، لاستكمال مطالب الثورة، و"للتأكيد على أنه لا مجال للتهرب أو التلاعب بأهدافها".

وللمفارقة فإن تجمع المهنيين هو أحد مكونات السلطة الانتقالية التي بدأت عملها في 21 أغسطس 2019، والمؤلفة من تحالف بين المؤسسة العسكرية وقوى مدنية ممثلة في "إعلان الحرية والتغيير"، بجانب حكومة انتقالية.

ويتوقع أن يلي الألاف من السودانيين الدعوة للمشاركة في المسيرات، في ظل حالة من الغضب المتزايدة تجاه السلطة الانتقالية، وادائها السياسي الذي اتسم بالاهتزاز والتردد، لاسيما في ما يتعلق باستئصال المنظومة القديمة الضارية بجورها في مفاصل الدولة، وتعاطيتها الضعيف مع المجتمع الدولي.

الخرطوم - استقبلت السلطات السودانية مسيرات مليونية دعت إليها قوى عدة الثلاثاء، بانتشار مكثف في المناطق المفترض أن يتوجه إليها المتظاهرون، لاسيما المداخل المؤدية إلى القيادة العامة للقوات المسلحة والمقرات الحيوية، مثل القصر الجمهوري ورئاسة مجلس الوزراء.

وتتيسر مسيرات "تصحيح المسار" مخاوف عبّرت عنها أيضا جهات خارجية من إمكانية انحرافها عن الأهداف المعلنة، في ظل مشاركة أطراف لديها أجندات متضادة، فضلا عن وجود أطراف إقليمية كانت متضررة من انهيار المنظومة السابقة، وتحاول اليوم جاهدة تقويض الفترة الانتقالية.

وشهدت الساعات الماضية انتشارا أمنيا مكثفا على الجسور التي تربط مدن العاصمة السودانية الخرطوم الثلاث، فيما تم تشكيل غرفة متابعة تضم مجلس السيادة والحكومة وقوى الحرية والتغيير.

ودعت سفارة الولايات المتحدة لدى الخرطوم في بيان الإثنين، متظاهري "تصحيح المسار" إلى الالتزام بالسلمية.

وأفاد البيان أن "السفارة الأميركية تترك دعوات السودانيين لممارسة حقهم الذي حصلوا عليه بصعوبة في التجمع



السلطة الانتقالية تحت ضغط الشارع

## تردد أميركي من «الضم» يربك حكومة نتنياهو

والسياسية "الكابينت" أو الكنيست (البرلمان) لإقرار الشروع بهذه العملية. وكان الاتفاق الذي توصل إليه نتنياهو ووزير الدفاع بيني غانتس، لتشكيل الحكومة قد نص على طرح مسألة الضم على الحكومة أو "الكابينت" أو الكنيست بعد الحصول على موافقة أميركية.

ولكن البيت الأبيض قال الخميس إن مشاورات داخلية قد أجريت، وانتهت دون التوصل إلى قرار نهائي بشأن الضم. وأرسل البيت الأبيض، الإثنين، وفدا أميركي إلى إسرائيل، من أجل المزيد من المفاوضات.

وأبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، الإثنين، الوفد أن الأول من يوليو ليس تاريخا مقدسا.

وكان المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط أفي بيركوفيتش، وعضو لجنة ترسيم الخرائط الإسرائيلية-

القدس - قالت مصادر أميركية متعددة إن الضم الإسرائيلي لأراض فلسطينية بالضفة الغربية، لن يبدأ في الأول من يوليو، كما سبق وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

ونقلت صحيفة "جروزاليم بوست" الإسرائيلية، الإثنين، عن مصادر أميركية، لم تحدد اسمها، قولها إن "إسرائيل لن تتخذ خطوات لتوسيع سيادتها بالضفة الغربية هذا الأسبوع".

وذكرت الصحيفة، اليمينية، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يدرس إصدار تصريح حول مسألة الضم، الأربعاء، ولم يصدر تأكيد عن البيت الأبيض أو مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا الشأن.

ورغم اقتراب الموعد الذي حدده نتنياهو لإطلاق عملية الضم، لأنه لا يتم الإعلان عن أي جلسة للحكومة أو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية